

الحكم الراشد وتنمية الموارد البشرية وتأثيرهما في تحفيز القدرات التصنيعية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1970 – 2014)

أ.د. صوار يوسف & د. عبدالحاكم أمينة & د. ماحي كلتومة
عضو بمخبر (MIFMA) عضو بمخبر (MCLDL) عضو بمخبر (MIFMA)
جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة

ملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى دراسة أثر مؤشرات الحكم الراشد في تحفيز القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014 بوجود الموارد البشرية في القطاع التصنيعي كمتغير وسيطي. تبعا للإطار النظري والدراسات السابقة للحكم الراشد دور بارز من خلال مؤشرات في تسهيل سيرورة عمل الأنشطة الاقتصادية وعلاقاتها من خلال: إعادة تنظيم عمليات الإنتاج _ استخدام المعلومات وإنتاج المعرفة _ إضفاء التنسيق والتنظيم داخل المنظمات الاقتصادية بصفة عامة والتصنيعية بصفة خاصة بغية الصمود أمام المنافسة الحادة. لهذا الغرض، قد حشدنا أداة للاقتصاد القياسي من خلال استخدام طريقة MIMIC (Multiple Indicators & Multiple Causes) لنمذجة العلاقة ما بين المتغيرات المختلفة وتقدير تأثيرها من منظور كلي. تبعا لما سبق، تشير النتائج إلى وجود علاقة تأثير مباشرة وغير مباشرة بين متغيرات نموذج المقترح.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الموارد البشرية في القطاع الصناعي، التحفيز الصناعي، الاقتصاد الجزائري، نموذج MIMIC.

Abstract:

This research paper aims to study the impact of the indicators of good governance in stimulating the industrial sector in Algeria during period to 1970 until 2014, with existence of humans resources in manufacturing sector as variable intermediate. According to the theoretical framework and previous studies, good governance plays a prominent role through its indicators in facilitating the process of economic activities and their relations through: reorganizing of production processes _ use information and knowledge production _ deploy coordination and organization within economic organizations in general and manufacturing in particular in order to withstand the intense competition. For this purpose, we have mobilized a tool for econometrics by using the method MIMIC (Multiple Indicators & Multiple Causes) for modeling the relationship between different variables and assessing their impact from a holistic perspective. According to the above, the results indicate a direct and indirect effect relationship between the proposed model variables.

Keywords: Good governance, Humans Resources in manufacturing sector, Industrial stimulation , Algerian economy, MIMIC model .

1. تمهيد

إن مبدأ تحسين أداء المنظمات في إعطاء معطيات القرن الحادي والعشرون يقوم على أساس تعميق مبادئ وآليات الحكم الراشد والتي حظيت باهتمام الباحثين والقادة المعنيين بالإدارة، و استلهموا كثيرا من مبادئها وآلياتها في إجراءات تحسين و تطوير أداء الدولة، حيث تعد وجها حديثا من أوجه التحسين والتطوير في حقل الإدارة والمنظمات المعاصرة⁽¹⁾. معظم الدراسات قد أكدت على أن الحكم الراشد يشير إلى جميع التدابير والقواعد وهيئات صنع القرار إلى جانب انسياب المعلومات وإدراج نظم الرقابة التي تسمح بضمان التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية وسيطرة الدولة على جميع المنظمات عامة كانت أم خاصة ، إقليمية أو دولية⁽²⁾. تبعا لذلك، بغية إلقاء الضوء على أهمية الحكم الراشد التي أخذ يشق طريقه في عدد كبير من المنظمات حول العالم وبصفة خاصة المنظمات الصناعية نحن بصدد محاولة لتبيان مدى مساهمة مبادئ وآليات الحكم الراشد في تحفيز القطاع الصناعي في الجزائر. بالعودة إلى الجزائر، قد أثر استمرار انخفاض أسعار النفط على صادرات المحروقات وسبب جمود لكافة القطاعات الاقتصادية باعتباره الممول الرئيسي لها، وامام استمرار هذه الأزمة ، على الجزائر أن تجد بديلا أكثر واقعية. لهذا الغرض، على الجزائر أن تدعم القطاع التصنيعي لديها بآليات الحكم الراشد، من خلال تجنيد القوى العاملة في القطاع الصناعي بغية تحقيق نفع للمنظمات الصناعية وللاقتصاد وكذا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المعبأة خصوصا المحلية منها والخروج من الأزمة التي باتت تخنق كافة القطاعات الاقتصادية. هنا، تظهر إشكالية بحثنا مصاغة في شكل التساؤل الموالي: " ما الأثر الذي يمكن أن تحدثه آليات الحكم الراشد في تحفيز القطاع التصنيعي في الجزائر بوجود القوى العاملة في القطاع الصناعي كمتغير وسيطي خلال فترة الدراسة؟"

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. الحكم الراشد والتصنيع: يرى (Supiot, 2015, pp. 01 - 02) بأن الحكم الراشد يعبر عن " أداة تهدف إلى توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان أن يتم تحقيق الأهداف وأن تدار المخاطر بشكل صحيح وأن الموارد تستخدم بطريقة أكثر مسؤولية"⁽³⁾. أما في نظر (Rukham, 2010, p. 03) فإن الغرض من الحكم الراشد في قطاع الزراعة - الصناعية هو تهيئة الظروف الكفيلة بتشغيل المنتجين الزراعيين بكفاءة عالية، ومن أجل هذا الغرض على الحكومة أن تضطلع بعدد كبير من المسؤوليات التي لا تؤديها بشكل مناسب الآن، وذلك من أجل خلق توازن بين الصناعات (المدخلات والمخرجات) وتحقيق التوازن داخل الصناعة، وهنا قد أشار (Rukham, 2010) إلى مثال بسيط على ذلك: "بلغ متوسط نمو الأسعار في الآلات الزراعية والمعدات والوقود ومواد التشحيم وغيرها من المدخلات 15% في السنوات الخمس الأخيرة بسبب عدم تكافؤ المدخلات والمخرجات، ونتيجة لذلك زادت تكاليف إنتاج القمح بحوالي ضعفين من حيث العينة (من 0.8 إلى 1 طن من الحبوب لكل هكتار إلى 1.5 - 1.8 طن) في بحر الكاريبي"⁽⁴⁾.

2.2. **الموارد البشرية وقطاع التصنيع:** في السنوات الأخيرة برز توافق واسع لتأكيد ضرورة تكثيف رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم، فالقدرة التنافسية للاقتصاديات الحديثة الحيوية والابداع في المجتمعات المعاصرة يعتمد المزيد من أشكال الانتاج، وحركة انتقال والتعبئة الاقتصادية للموارد البشرية⁽⁵⁾. إن تركيز الموارد البشرية في عملية خلق القيمة المضافة قد أسس نموذجا جديدا، تحول بشكل أساسي نحو تحويل المعلومات لمعارف ومهارات داخل المنظمات ف "رأس المال البشري" _ " رأس المال المعرفي" _ " رأس المال المؤسسي" _ "الاستثمار غير المادي"، كلها أفكار ومفاهيم تعلن انطلاق ثورة مستمرة وفقا لـ (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1988 في كتابه " نموذج اقتصادي جديد لـ 2005"، يؤكد الدور الحاسم للثروات المؤسسي المبني على الاستثمار في رأس المال البشري للفترة المايوية، سبب النجاح الاقتصادي للرأسمالية في الصين، إذا الحاجة إلى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، فظاهرة العولمة التي تعبر عن حركة تحرر كبير لانتقال السلع ورؤوس الأموال _ التقنيات والمهارات ولدت تسارع هذه الثورة عن طريق رأس المال البشري أو تطوير الفوائد المعرفية للأمم⁽⁶⁾.

2.3. **الحكم الراشد والموارد البشرية:** يرى (Shabbir, 2003, p. 02) بما أن العولمة هي القوة المهيمنة التي تشكل كل التفاعلات والترابط ما بين البلدان متقدمة كانت أم متخلفة، وهي التي توفر فرصا وتحديات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا مايؤدي إلى ضرورة إحداث تغييرات عميقة وبعيدة المدى في الأسواق الجديدة، والأدوات، والجهات الفاعلة وقواعد عمل جديدة، وهنا قدرة الدولة والحكم الراشد أمران ضروريان للاستخدام الأمثل للفرص التي تتيحها العولمة لتعزيز تنمية القدرات البشرية بما في ذلك تقديم الخدمات الضرورية وسهولة الوصول إليها⁽⁷⁾. زيادة على ذلك، يرى (Shabbir, 2003) أن للدولة دور بارز أيضا في خلق بيئة عمل تمكينية للمشاركة في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرات المؤسسات، وتوفير الخدمات لجميع شرائح المجتمع، إن هاته العلاقة التفاعلية في نظره هي علاقة بين ممارسة الحكم الراشد في البلد ومقدرة الدولة على تنمية قدرات الموارد البشرية، حيث يتم عرض المكونات والمنهجيات لتقييم الحكم الراشد ونواتج تنمية القدرات البشرية من خلال استعراض أدوار القيادة والابتكار في القطاع العام من أجل تحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة والقدرة التنافسية العالمية⁽⁸⁾.

3. الدراسة القياسية

3.1. نموذج الدراسة: بما أنه من الصعب قياس مباشرة كل من الحكم الراشد والموارد البشرية في القطاع التصنيعي والتحفيز الصناعي، قد وضعت طريقة مبتكرة لتجاوز مشكلة القياس الكمي. حيث تعرف هاته الطريقة بإسم نموذج (MIIMC - PLS) وهي تقنية المعالجة غير القابلة للرصد المسماة بالمتغيرات الكامنة (Les variables Latentes) حيث أنها تسمح بنمذجة كل من الحكم الراشد _ الموارد البشرية في القطاع التصنيعي _ التحفيز الصناعي، وعليه النموذج المستخدم في ورقتنا البحثية لتبيان العلاقة التأثيرية ما بين الحكم الراشد _ الموارد البشرية والتحفيز الصناعي في الجزائر ذلك تبعا لدراسة كل من (Maharaux)⁽⁹⁾ و (Bounoua & all)⁽¹⁰⁾.

رياضيا نستطيع التعبير على المعادلات التي تحدد كل من التحفيز الصناعي (مخرجات النموذج) _ الحكم الراشد (مدخلات النموذج) _ الموارد البشرية (المتغير الوسيطي)، على النحو الموالي:

$$\eta_t = \gamma' X_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

مع،

- η : المتغير الكامن؛

- γ : المعاملات التي يتم تقديرها؛

- ε : مدى الخطأ.

من جهة أخرى، المتغير الكامن يساهم في تحديد مؤشرات التي يمكن ملاحظتها والتي يرمز إليها بـ (Y_1 , Y_2 , Y_3)، حيث يمكن التعبير عنها بالصيغة الموالية:

$$Y_t = \lambda \eta_t + \zeta_t \dots\dots\dots (2)$$

مع،

- λ : المعاملات التي يتم تقديرها؛

- ζ : مدى الخطأ.

بشكل عام، النموذج المقترح في ورقتنا البحثية مع مختلف متغيراته الداخلية والخارجية من المفترض أن يعكس الصفة الرسمية لمتغيرات الدراسة (الحكم الراشد _ الموارد البشرية في القطاع التصنيعي _ التحفيز الصناعي)، فهي تساعد ليس فقط في التعرف على محددات كل منها لكن أيضا لمعرفة الحجم النسبي لأهميتها في الاقتصاد.

3.2. اختبار متغيرات النموذج القياسي: نظرا لاحتياجات إشكاليتنا، المتغيرات الشارحة للحكم الراشد باعتباره متغير مستقل في نموذج الدراسة، والمتغيرات الشارحة للموارد البشرية في القطاع التصنيعي باعتباره متغير وسيطي في نموذج الدراسة، إضافة إلى المتغيرات العاكسة للتحفيز الصناعي باعتباره متغير تابع في النموذج القياسي كلها تأتي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تصنيف متغيرات نموذج الدراسة

الحكم الراشد (المتغير المستقل)	الموارد البشرية في القطاع التصنيعي (المتغير الوسيط)	التحفيز الصناعي (المتغير التابع)
(X ₁₁): عدد طلبات براءات الاختراع.	(X ₂₁): العمالة في قطاع الصناعة.	(Y ₁₁): القيمة المضافة للصناعة
(X ₁₂): الإنفاق في البحث والتطوير.	(X ₂₂): العمالة في قطاع الأشغال العمومية.	التحويلية.
(X ₁₃): الإعتماد المحلي المقدم للقطاع الخاص	(X ₂₃): العمالة في قطاع النقل.	(Y ₁₂): القيمة المضافة للصناعة.
من قبل البنوك كنسبة من PIB.	(X ₂₄): العمالة في قطاع التجارة والخدمات.	(Y ₁₃): الناتج المحلي الإجمالي.
(X ₁₄): حق التصويت والمساءلة.	(X ₂₅): العمالة في الإدارة.	(Y ₁₄): الصادرات المصنعة كنسبة مئوية
(X ₁₅): عدم الاستقرار السياسي.		من إجمالي الصادرات.
(X ₁₆): فعالية الحكومة.		
(X ₁₇): الجودة التنظيمية.		
(X ₁₈): سيادة القانون.		
(X ₁₉): السيطرة على الفساد.		

3.3. وصف نموذج (MIMIC – PLS): من خلال دمج المتغيرات المختارة في النموذج الهيكلي لكل من الحكم الراشد _ الموارد البشرية في القطاع التصنيعي _ التحفيز الصناعي، المعادلات الهيكلية الخاصة بنموذج الدراسة تأخذ الصيغة الموالية:

$$\eta_{1t} = \gamma_{11} DB + \gamma_{12} RD + \gamma_{13} CISP B + \gamma_{14} VA + \gamma_{15} PSNV + \gamma_{16} GE + \gamma_{16} RQ + \gamma_{16} RL + \gamma_{16} CC + \xi_t.$$

$$\eta_{2t} = \gamma_{21} EIS + \gamma_{22} ECPW + \gamma_{23} ETP + \gamma_{24} ETS + \gamma_{25} EA + \xi_t.$$

النماذج القياسية المرتبطة بالمؤشرات العاكسة للتحفيز الصناعي تصاغ على النحو الموالي:

$$VAM = \lambda \eta_{1t} + \lambda \eta_{2t} + \xi_t \quad ; \quad PIB = \lambda \eta_{1t} + \lambda \eta_{2t} + \xi_t$$

$$VAI = \lambda \eta_{1t} + \lambda \eta_{2t} + \xi_t \quad ; \quad TEM = \lambda \eta_{1t} + \lambda \eta_{2t} + \xi_t$$

مع،

إن مساهمة الحكم الراشد والموارد البشرية في القطاع التصنيعي على التحفيز الصناعي عند الزمن (t) تأتي كما يلي:

أولاً، المتغيرات الشاحنة للحكم الراشد بإعتباره متغير مستقل هي:

- DB: عدد طلبات براءات الاختراع؛

- RD: الإنفاق في البحث والتطوير؛

- CISP B: الإعتماد المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من PIB؛

- **VA**: حق التصويت والمساءلة؛

- **PSNV**: الاستقرار السياسي؛

- **GE**: فعالية الحكومة؛

- **RQ**: الجودة التنظيمية؛

- **RL**: سيادة القانون؛

- **CC**: السيطرة على الفساد.

ثانيا، المتغيرات الشارحة للموارد البشرية في القطاع التصنيعي هي:

- **EIS**: العمالة في القطاع التصنيعي؛

- **ECPW**: العمالة في قطاع الأشغال العمومية؛

- **ETP**: العمالة في قطاع النقل؛

- **ETS**: العمالة في قطاع التجارة والخدمات؛

- **EA**: العمالة في قطاع الإدارة؛

- ξ : المتغير العشوائي.

ثالثا، المتغيرات العاكسة للتحفيز الصناعي هي:

- **MVA**: القيمة المضافة للصناعة التحويلية؛

- **VAI**: القيمة المضافة للصناعة؛

- **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي؛

- **TEM**: الصادرات الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات.

- ξ : المتغير العشوائي.

من خلال إستبدال معامل (λ) بـ: (1-) في النموذج القياسي من 01 إلى 04، يتم إستبدال تعبير المتغيرات الكامنة ($\eta_{1t} - \eta_{2t}$) في نموذج القياس نتحصل على الصيغة الموالية للنموذج:

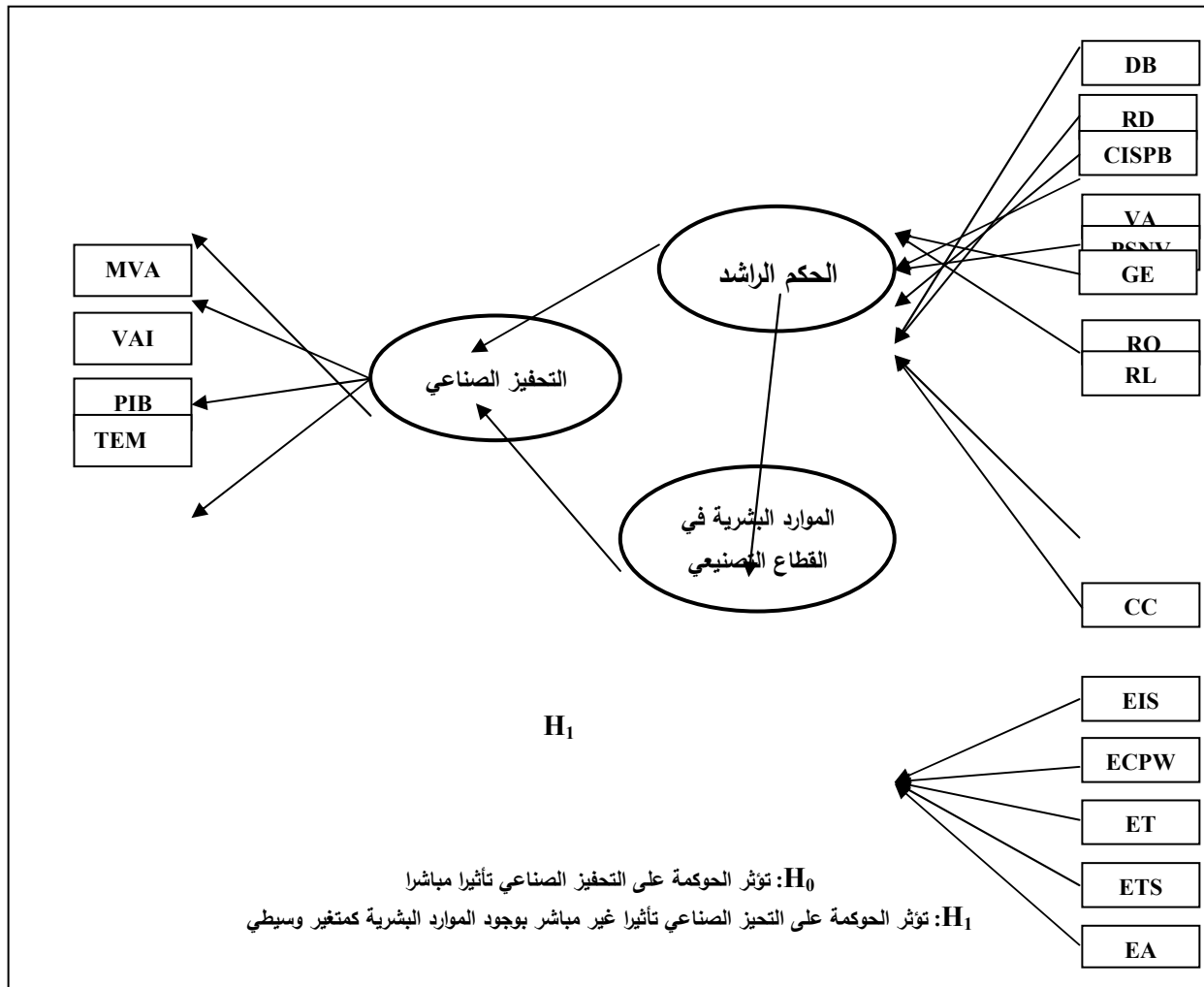
$$VAM = -\gamma_{11}DB - \gamma_{12}RD - \gamma_{13}CISPB - \gamma_{14}VA - \gamma_{15}PSNV - \gamma_{16}GE - \gamma_{21}RQ - \gamma_{22}RL - \gamma_{23}CC - \gamma_{24}EIS - \gamma_{25}ECPW - \gamma_{26}ET - \gamma_{27}ETS - \gamma_{28}EA - 2\xi.$$

$$VAI = -\gamma_{11}DB - \gamma_{12}RD - \gamma_{13}CISPB - \gamma_{14}VA - \gamma_{15}PSNV - \gamma_{16}GE - \gamma_{21}RQ - \gamma_{22}RL - \gamma_{23}CC - \gamma_{24}EIS - \gamma_{25}ECPW - \gamma_{26}ET - \gamma_{27}ETS - \gamma_{28}EA - 2\xi.$$

$$PIB = -\gamma_{11}DB - \gamma_{12}RD - \gamma_{13}CISPB - \gamma_{14}VA - \gamma_{15}PSNV - \gamma_{16}GE - \gamma_{21}RQ - \gamma_{22}RL - \gamma_{23}CC - \gamma_{24}EIS - \gamma_{25}ECPW - \gamma_{26}ET - \gamma_{27}ETS - \gamma_{28}EA - 2\xi.$$

$$TEM = -\gamma_{11}DB - \gamma_{12}RD - \gamma_{13}CISPB - \gamma_{14}VA - \gamma_{15}PSNV - \gamma_{16}GE - \gamma_{21}RQ - \gamma_{22}RL - \gamma_{23}CC - \gamma_{24}EIS - \gamma_{25}ECPW - \gamma_{26}ET - \gamma_{27}ETS - \gamma_{28}EA - 2\zeta.$$

تبعاً لما سبق، نموذج الدراسة (النموذج القياسي) يؤخذ الشكل الموالي:
الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



3.4. النمذجة القياسية

3.4.1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: يتم استخدام التحليل الإحصائي لوصف الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة، حيث تبعاً لدراستنا سنستخدم الحد الأدنى (Minimum) _ الحد الأعلى (Maximum) _ الوسط الحسابي (Mean) _ الانحراف المعياري (Std. Deviation). الشكل الموالي يوضح ذلك:

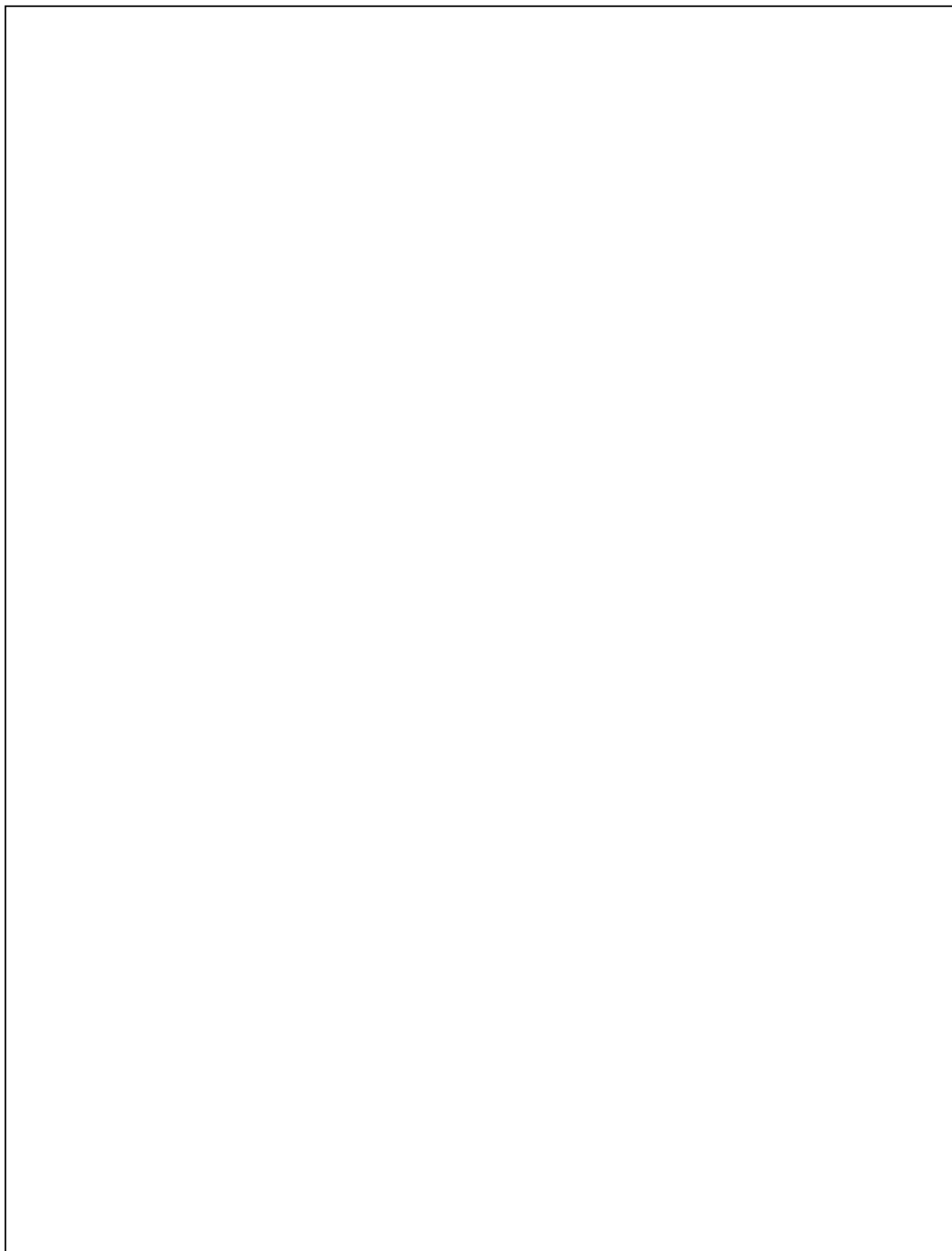
الجدول رقم (02): التحليل الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة

Std.Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	متغيرات النموذج
مدخلات النموذج					
30.75187	33.1759	119.00	4.00		DB
0.9830	0.1984	0.34	0.07		RD
23.22305	29.2600	69.30	3.90		CISPB
0.17222	-0.0194	-0.76	-1.38		PSNV
0.30456	-1.3713	-0.93	-1.96		VA
0.15521	-0.6188	-0.44	-0.96		PG
0.30198	-.8419	-0.43	-1.29		RQ
0.21238	-0.7788	-0.54	-1.19		RL
0.18175	-0.6106	-0.42	-0.97		CC
متغيرات وسيطة					
2053.84598	2244.1429	5603.00	355.00	45	EIS
54.76004	181.4375	257.00	85.00	45	ECPW
444.553389	850.3571	1886.00	190.00	45	ET
2053.84598	2244.1429	5603.00	355.00	45	ETS
312.42090	953.7647	1360.00	434.00	45	EA
مخرجات النموذج					
2.2491	4.5256	8.70	0.61	45	MVA
24.72897	30.4644	86.80	1.20	45	VAI
1.62827	2.3761	8.57	0.32	45	PIB
57.65153	70.1778	213.50	5.20	45	TEM

وفقا للجدول أعلاه، نلاحظ أنه لا توجد قيم مفقودة أي أن عدد الفترات الزمنية لدراستنا تقدر بـ 45 سنة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الإحصائي فنهدف من خلال ذكرها إلى تحديد الخصائص والاتجاهات والعلاقات بين عناصر متغيرات نموذج الدراسة بغية تلخيص البيانات في محاولة منا لوصفها عن طريق التعرف على مركزها ودرجة تجانسها، بالتالي فالقيم لجميع المتغيرات المستقلة هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا، قد توضح ذلك بتطرقنا للمتوسط الحسابي لكل قيمة (Mean) _ وكذا أعلى قيمة (Maximum) _ وأدنى قيمة (Minimum) _ والانحراف المعياري (Std. Deviation).

3.4.2. الارتباط مابين متغيرات نموذج الدراسة: وفقا للشكل أدناه رقم (02) والمتعلق بالارتباط مابين متغيرات الدراسة، فالعلاقة القائمة بين كل من (مدخلات النموذج ومخرجاته) _ (مدخلات النموذج والمتغير الوسيط) _ (مخرجات النموذج والمتغير الوسيط)، كلها تدل على وجود لعلاقة الارتباط ذلك كون أن اغلب القيم تقع مابين [-01، 01].

الشكل رقم (02): الارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة



3.5. اختبار صلاحية جودة معالم النموذج

الجدول الموالي يوضح مؤشرات قياس جودة وصلاحية النموذج التي كانت كلها معنوية، إذ أن هاته المؤشرات تسمح لنا بتحليل نموذج الدراسة واختبار الفرضيات وفق طريقة المعادلات الهيكلية (PLS _ MIMIC).

الجدول رقم (03): صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة

المؤشر	القيمة	معنوية القيم
متوسط معامل المسار (APC)	0.453	$P < 0.001$
متوسط R^2 (ARS)	0.408	$P < 0.001$
متوسط R^2 المعدل (AARS)	0.389	$P < 0.001$
متوسط كتلة VIF (AVIF)	1.376	$P \leq 3.3$
متوسط VIF للعلاقة الخطية الكاملة (AFVIF)	1.524	$P \leq 3.3$
اختبار Tenenhaus GoF	0.469	$P \geq 0.36$
نسبة المفارقة لـ Sympon (SPR)	1.000	$P = 1$
نسبة المساهمة لـ R^2 (RSCR)	1.000	$P = 1$
نسبة الإلغاء الإحصائية (SSR)	1.000	$P \geq 0.7$
نسبة الاتجاه السببية لعدم الخطية المتغيرات (NLBCDR)	1.000	$P \geq 0.7$

وفقا للجدول (03)، يتضح لنا بأن النموذج يتسم بحسن المطابقة ويمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات النموذج، إذ أن مؤشر GOF قد تجاوز القيمة 0.36، بينما كان مؤشر VIF أقل من 3.3 (تعد عتبة مثالية للنموذج) في حين كانت باقي المؤشرات مساوية للواحد، بالإضافة إلى أن مؤشر R^2 كان معنوي مما يدل على قدرة المتغيرات الخارجية في تفسير المتغيرات الداخلية في النموذج المقترح.

الجدول (04): معاملات المتغيرات الكامنة

مؤشرات معاملات المتغيرات الكامنة (LVC)	الحكومة	الموارد البشرية في القطاع الصناعي	التحفيز الصناعي
الموثوقية المركبة (Composite reliability coefficient)	0.748	0.860	0.764
ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha coefficients)	0.568	0.789	0.543
متوسط التباين المستخرج (AVE)	0.435	0.567	0.613
متوسط VIF للعلاقة الخطية الكاملة	1.318	1.471	1.783
معاملات Q^2	-	0.267	0.573

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي WarpPls V.5.0 النسخة

المطورة من MATLAB

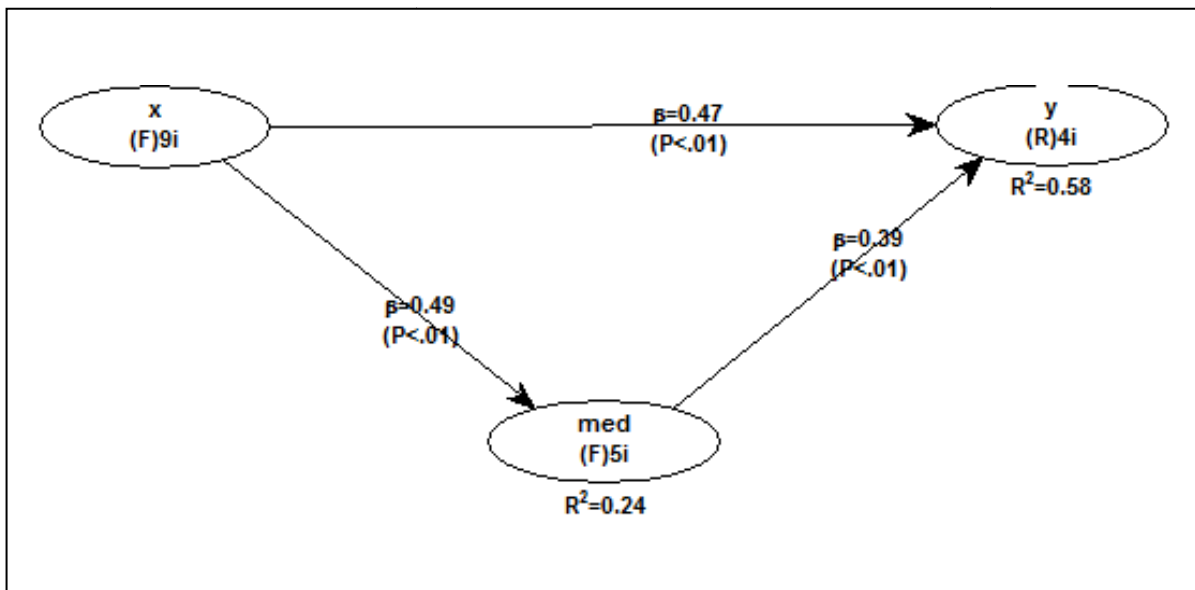
من خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح أهم مؤشرات تقييم النموذج الهيكلي يتضح لنا بأن النموذج الهيكلي جيد مما يمكننا من اختبار الفرضيات البحثية للدراسة باعتبار أن معامل كل من ألفا كرونباخ _ الموثوقية المركبة _ متوسط التباين المستخرج (AVE) _ متوسط VIF للعلاقة الخطية الكاملة _ معاملات Q^2 كلها ذات مطابقة جيدة.

3.6. دراسة معاملات المسار

3.6.1. تأثير الحكم الراشد على التحفيز الصناعي في الجزائر بوجود الموارد البشرية في القطاع الصناعي كمتغير وسيط خلال الفترة (1970 – 2014)

لقد قمنا باختبار النموذج بالاعتماد على طريقة المعادلات الهيكلية باعتبارها تعد من أنجع الطرق المستخدمة في دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة ودراسة أثر المتغيرات الوسيطة، هذا وقد اعتمدنا على منهج (MIMIC – PLS) الذي يتماشى كثيرا مع حجم العينة المأخوذ وطبيعة متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح نتائج تقديرات النموذج باستخدام برنامج Warppls 5.0.

الشكل رقم (03): تقدير نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي WarpPls V.5.0 النسخة المطورة من MATLAB

يتضح من خلال الشكل (03)، وجود علاقة معنوية ايجابية مباشرة بين الحكم الراشد (كمتغير مستقل في نموذجنا المقترح) والعمالة في القطاع التصنيعي (الموارد البشرية في المؤسسات الصناعية) قدرت بـ 0.49 ، كما وجدنا علاقة ايجابية مباشرة بين مستوى العمالة في القطاع التصنيعي (كمتغير وسيط في نموذجنا المقترح) والتحفيز الصناعي (كمتغير تابع في نموذجنا المقترح) مقدرة بـ 0.39، أما العلاقة المباشرة بين الحكم الراشد والتحفيز الصناعي فقد كانت معنوية إذ قدرت بـ 0.47. أما بالنسبة للتأثير غير المباشر للحكم

الراشد على التحفيز الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة بوجود العمالة في القطاع التصنيعي كمتغير وسيط فقد قدر بـ 0.19.

4. مناقشة نتائج الدراسة: أبرز نتائج الدراسة القياسية نوجزها في النقاط الموالية:

- وجود علاقة ايجابية مباشرة معنوية بين الحكم الراشد والتحفيز الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970 - 2014) لكنها ضعيفة نوعا ما مقدرة بـ ($\beta=0.47$)، يرجع ضعف مساهمة آليات الحكم الراشد في الجزائر والمتمثلة في كل من (عدد طلبات براءات الاختراع - الإنفاق في البحث والتطوير - الاعتماد المحلي المقدم من قبل البنوك - حق التصويت والمساءلة - الاستقرار السياسي - فعالية الحكومة - الجودة التنظيمية - سيادة القانون - السيطرة على الفساد) في تحفيز القطاع الصناعي في الجزائر من خلال مؤشرات المتمثلة أساسا في (القيمة المضافة للتصنيع - القيمة المضافة للصناعة - الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات - الناتج المحلي الإجمالي) إلى أن الحكم الراشد في الجزائر لم يهدف أبدا إلى توفير التوجه الإستراتيجي لتحقيق الأهداف المتمثلة في خلق تحفيز صناعي في البلد وذلك وفقا لدراسة (Supiot, 2015)، بحيث لاتزال بيئة الأعمال تشهد شيوعا في الفساد وهذا ما تؤكد تقارير البنك الدولي (WBD, 2016) ⁽¹¹⁾، حول مؤشر الفساد في الجزائر الذي يظل عائقا كبيرا أمام تطبيق آليات الحكم الراشد بالأساس ومن ثم تحقيق التنمية إذ كانت جميع مؤشرات جودة الحكم سلبية مما يعكس الأوضاع السيئة في إدارة الحكم الراشد، بحيث كان مؤشر حق التصويت والمساءلة هو الأسوأ من بين جميع المؤشرات بحيث قدر متوسطه بـ (-1.3713) ثم يليه الجودة التنظيمية، سيادة القانون، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد، وأخيرا الاستقرار السياسي، غير أنه يمكن القول بأن تطبيق آليات الحكم الراشد يؤدي نوعا ما في تحفيز القطاع الصناعي في الجزائر من خلال خلق بيئة مواتية تدفع المؤسسات الصناعية الناشئة في الجزائر إلى إستغلال الأسواق المحلية أولا ومن ثم الدولية (تصدير منتجات مصنعة بتكلفة منخفضة) الذي من شأنه خلق قيمة تصنيعية ومن ثم إنعاش النمو الإقتصادي.

- وجود علاقة موجبة مباشرة معنوية بين الحكم الراشد في الجزائر والعمالة في القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة (1970 - 2014) والمقدرة بـ ($\beta= 0.49$) لكنها منخفضة نوعا ما، فقد أكدت الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع بحثنا بأن ضمان تفعيل القدرات البشرية في القطاع الصناعي يتطلب توفير البيئة السليمة التي تتضمن آليات الحكومة الرشيدة (الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة ونوعية القوانين... الخ) والتي تؤدي إلى تحفيز قدرات العمالة بشكل مستمر من خلال تهيئة الظروف لإقامة أنشطة اقتصادية ذات مردودية عالية من جهة وهذا ما هو غير المتوفر في الاقتصاد الوطني (شيوع الفساد الإداري في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب البيروقراطية في التسيير)، ومن جهة أخرى تهدف آليات الحكم الراشد إلى تطبيق استراتيجيات ملائمة الهدف منها هو ضمان فعالية الأجهزة

الحكومية لتحقيق الأهداف المنشأة من أجلها، من خلال السهر على إزالة كل العوائق التي تواجه العمال بمختلف القطاعات الصناعية بهدف توفير البيئة التحفيزية للعمل بلا قيود. كما أن تبني الحكم الراشد بمختلف مؤشرات يشكل عاملا رئيسيا لتعبئة قدرات الموارد البشرية من خلال خلق بيئة عمل تمكينية لمشاركة كافة الأعوان الاقتصادية في عمليات صنع القرار داخل المنظمات الصناعية، وذلك وفقا لدراسة (Shabbir, 2003) ، وفي ظل غياب الرؤية الإستراتيجية للأجهزة الحكومية وغياب بيئة الأعمال المواتية لن تساهم آليات الحكم الراشد في تفعيل القطاعات الصناعية الجزائرية.

- وجود علاقة موجبة مباشرة معنوية بين العمالة في القطاع الصناعي ومؤشرات التحفيز الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970 - 2014) مقدرة بـ ($\beta = 0.39$) لكنها منخفضة نوعا ما لتعكس بذلك طبيعة المساهمة الضئيلة لمستوى العمالة في القطاع الصناعي في التحفيز الصناعي في الجزائر، بحيث أن سبب ضعف تلك العلاقة في الجزائر يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني والذي يقوم على أساس تكثيف رأس المال (الإعتماد على عائدات المحروقات) في الأنشطة التصنيعية بدلا من تكثيف العمالة الماهرة ذات التكلفة المنخفضة في الأنشطة التصنيعية، وهذا الوضع قد انعكس سلبا على مستوى باقي القطاعات الإقتصادية، فبالرغم من إتجاه الاقتصاديات الحديثة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإعتباره محور رئيسي لتحريك الاقتصاد العالمي حيث تعتبر الصين أكبر نموذج يوضح ذلك إستنادا إلى دراسة (Bahloul, nd) ،من خلال إحتلالها مكانة مرموقة بين الدول الصناعية الكبرى بفضل تركيزها نحو الإستثمار في الموارد البشرية ،إلا أن الجزائر تقع خارج هذا النطاق حيث لا تزال مستويات البطالة لديها في إرتفاع مستمر كنتيجة لتراجع سياسية تأهيل وتكوين الموارد البشرية من جهة وعدم الإعتماد عليها في تدعيم القطاع التصنيعي من جهة ثانية.

5. وجود علاقة معنوية موجبة غير مباشرة بين الحكم الراشد والتحفيز الصناعي في الجزائر بوجود القوى العاملة في القطاع الصناعي كمتغير وسيط خلال فترة الدراسة (1970 - 2014) لكنها ضعيفة جدا ومقدرة بـ ($\beta = 0.19$) ، تعكس طبيعة ضعف العلاقة بينهما في الجزائر واستنادا إلى دراسة (Supiot, 2015) فآليات الحوكمة الرشيدة لم تكن الأداة الاستراتيجية الوطنية الداعمة للقطاع التصنيعي قبل وبعد 1990 (في ظل التوجه الإشتراكي وبعده)، حيث ظلت الجزائر تدعم قطاعاتها الاقتصادية والتصنيعية بشكل خاص من عائدات المحروقات كأداة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدا عن انتهاز آليات الحكم الراشد كنمط من سلوك _ طريقة عمل _ أو أداة قيادية _ ممارسة لنشاط له آثار مفيدة بغية التكيف بقوة مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية والأزمة النفطية أبرز مثال عن ضعف الإستراتيجية المنتهجة في الجزائر والقائمة على الإعتماد الكلي على عائدات المحروقات في تفعيل القطاعات الإقتصادية. من جهة أخرى اعتمد القطاع التصنيعي في الجزائر على تكثيف رأس المال

(توجيه مداخل المحروقات في تمويل الأنشطة التصنيعية دون دراسات مسبقة) وتكثيف العمالة دون الإعتماد على نهج التطوير التكنولوجي في مجال التصنيع (ترقية القدرات البشرية خصوصا في المجال التكنولوجي والبحث العلمي)، نتج عنه انخفاض القيمة المضافة للفرد الواحد في القطاع الصناعي والتصنيعي على حد سواء خلال فترة الدراسة خاصة مع بداية 1990 والذي قابله انخفاض في مستوى العمالة لنفس القطاع والنتائج عن برامج تطبيق الخصوصية في الجزائر، والذي نتج عنه تسريح كبير للعمال في جل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تراجع مساهمة العمالة في القطاع التصنيعي في دعم كل من (التصنيع _ الصناعة _ الناتج المحلي الإجمالي _ الصادرات المصنعة خارج قطاع المحروقات).

6. توصيات

في ختام بحثنا لموضوع أثر مؤشرات الحكم الراشد في تحفيز القطاع التصنيعي بإدخال مؤشرات الموارد البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، استخلصنا أهم النقاط المالية كتوصيات:

- يتوجب على الدولة التركيز على إدراج مبادئ الحكم الراشد بغية تحفيز القطاع التصنيعي في الجزائر من أجل بناء توجه استراتيجي طويل المدى لتحقيق أهداف السياسات التصنيعية المنشأة من أجلها؛
- بغية تفعيل مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة في تفعيل إدارة المعرفة (الإنفاق في البحث والتطوير - توثيق طلبات براءات الاختراع كاحترام الحقوق الفكرية - إلخ) من أجل دعم القاعدة التصنيعية، لابد من الاعتماد على الخبراء الاقتصاديين في هذا المجال بغية التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة؛
- للموارد البشرية دور فعال في تدعيم القاعدة التصنيعية من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد، حيث أن العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال تؤكد ايجابية تدعيم مبادئ الحكم الراشد للهيكل التصنيعي في البلد لو اعتمد هذا الأخير على تكثيف العمالة المدعمة بخبرات تكنولوجية بدل الاعتماد على تكثيف رأس المال.

7. قائمة الهوامش والمراجع

(1) عبدالوهاب, ي. (2011). مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء العمل بالتطبيق على الغرف الصناعية المصرية -دراسة ميدانية. مجلة النهضة. 01 ,

(2)Supiot, A. (2015). *La gouvernance par les nombres: cours au Collège de France*. France: Editions Fayard.

(3) Ibid.

(4)Rukham, A. (2010). Enhacement of governace in the ago - industrial sector at regional level. *All - Russian research institute of agriculture economy, labor and governance (VNIETUSH)* , 03.

(5)Garira, H. (2006). Capital humain au Bangladesh. *thèse pour obtenir le grade de la Docteur de l'Université de Paris 1* , 17.

(6)Bahloul, M. (nd). Le capital humain comme socle d'un nouveau développement. 02.

(7)Shabbir, C. G. (2003). Governance for Human Development: state capacity in a globalizing society. *Kumarian Press* , 02.

(8)Ibid.

(9)Maharoux, A. (nd). L'analyse des modèles de relations structurelles par la méthode PLS: une approche émergente dans recherche quantitative en GRH. 02.

(10)Bounoua, C., Sebbah, F., & Benikhlef, Z. (nd). L'Economie Informelle en Algérie: Analyse de l'évaluation du phénomène et évaluation macroéconomique (1990 - 2009). *Les cahiers du Cread N°11* , 37.

(11)WBD. (2016). *Corruption Perceptions Index*. Récupéré sur <https://www.transparency.org>.